

ندوة

لبنان بعد الزلزال.. إلى أين؟

التطورات المتسارعة وأبعادها*

فريد الخازن زياد ماجد

محمد مصلح نواف الموسوي**

أعد الندوة وحررها: صقر أبو فخر

صقر أبو فخر: هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" ترحب بكم جميعاً، ويسرها أن تبدأ هذا الحوار بالسؤال التالي: الكلام المتواتر الآن يشير إلى أن لبنان ينتقل، بالتدريج، من موقع سياسي إلى موقع سياسي آخر. هل يمكن أن يتم هذا الانتقال من دون اضطرابات أو عنف؟ ماذا يجري الآن في لبنان؟

فريد الخازن: نحن ولا شك في مرحلة انتقالية في لبنان، وهي ربما المرحلة الانتقالية الأهم في تاريخ لبنان الحديث، ويمكن القول إننا في مرحلة الاستقلال؛ فالاستقلال الأول كان في سنة 1943. وكأي مرحلة انتقالية فهي مرحلة خطيرة، تحمل المفاجآت السارة وغير السارة، وخصوصاً أن ما يجري اليوم هو فك الارتباط اللبناني - السوري على المستوى السياسي والأمني والعسكري، بعد وجود سوري مباشر في لبنان عمره نحو ثلاثين عاماً، وهذه ليست مسألة بسيطة. وهذا يحدث في ضوء ما يجري من تغيرات كبيرة على المستوى الإقليمي بعد حرب العراق، أو على المستوى الدولي نظراً إلى الدور والتأثير الكبيرين للولايات المتحدة في هذه المنطقة. لكن على الرغم من هذه التحولات الكبيرة هناك تحول داخلي مهم في لبنان هو الوحدة الوطنية غير المسبوقة، التي يتم التعبير عنها بشكل واضح، وتتمحور حول موضوع أساسي هو موضوع الانسحاب السوري من لبنان؛ أي أن ثمة وحدة وطنية تنشأ الآن، وهي ليست مجرد موضوع بيئي أو موضوع اقتصادي، إنما تدور على مسألة أساسية هي الانسحاب السوري من لبنان من جهة، وتأكيد أن العلاقات بين لبنان وسورية يجب أن تكون جيدة بعد الانسحاب السوري من جهة أخرى. وهناك توافق مهم في لبنان على هذه المسائل حتى الآن. وفي أي حال، فإن أسباب الحرب في لبنان سنة 1975 معروفة، منها أسباب داخلية، ومنها أسباب خارجية. وهذه الأسباب، في رأيي، ما عادت موجودة اليوم، ويمكن أن أجزم بهذا الأمر تماماً. ولا ننسى أن لبنان بعد حرب 1967، وتحديداً منذ ما بعد حرب 1973، كان الميدان الوحيد للصراع العربي - الإسرائيلي. ولا ننسى أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت موجودة في لبنان آنذاك أيضاً، وكان لبنان مسرحاً لنزاعات عربية - عربية منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين. وعلى المستوى الدولي، كنا في زمن الحرب الباردة. اليوم هناك نزاعان أساسيان في المنطقة، واحد في العراق، وطبعاً النزاع العربي - الإسرائيلي، والنزاع المركزي اليوم هو داخل فلسطين. وفوق ذلك فقد حدث تغيير كبير على المستوى الإقليمي في هذا الشأن. إذاً من ناحية الظروف اليوم، واللبنانيون تعلموا من تجربة الحرب، وليس هناك من يراهن على الحرب في لبنان، حتى حزب الله الذي هو حزب مسلح وعنده إمكانيات عسكرية فإن خياره كان واضحاً في هذا الشأن وهو يؤكد أنه لا يمكن أن يتلاعب بالسلم الأهلي. وعلى ما أعتقد فإن هناك توافقاً في هذا الموضوع بين جميع الأطراف اللبنانية على أن العنف لا يحل النزاعات، ولا سيما أن القضايا التي كان اللبنانيون يتنازعون عليها، مثل الإصلاح السياسي وغيره، أصبحت مكرسة في الدستور اللبناني بحسب اتفاق الطائف. إذاً فإن

عوامل انفجار نزاع عسكري في لبنان بين اللبنانيين لأسباب داخلية أو خارجية غير متوفرة. لكن المرحلة الانتقالية فيها مخاطر، ويبدو أننا نشهد تفجيرات متنقلة هنا وهناك من منطقة إلى أخرى، وهذا مجرد تلاعب مقصود بالوضع الأمني تتحمل مسؤوليته الأجهزة الأمنية المسؤولة. لكن، على الرغم من ذلك فإن محاولات الفتنة في لبنان لن تؤدي إلى أي نزاع مسلح أو نزاع عنيف بين اللبنانيين للأسباب التي أشرنا إليها. ونحن نمر، بالتأكيد، بمرحلة فيها خطر أكيد ومرحلة انتقالية ومرحلة تغيير لبنان؛ تغيير الوضع في لبنان برمته، فقد دام الوجود السوري في لبنان ثلاثين عاماً، وهذه ليست مسألة بسيطة. ومثل أي مرحلة انتقالية لا يخلو الأمر من المفاجآت التي نأمل بأن تكون سارة وغير ضارة.

زياد ماجد: البعض يستخدم عبارة الانتقال من موقع إلى موقع للقول إن لبنان ينتقل من موقع الممانعة للسياسات الأميركية إلى موقع الموالات لها. وهذا الوصف يعتبر الهيمنة الاستخباراتية السورية على لبنان شرطاً للممانعة، وانهارها تسليماً للأميركيين. كما أنه يفترض أن النظام السوري هو أساساً نظام مواجهة مع الأميركيين، وبالتالي أن المعارضة اللبنانية تنتمي إلى سياسات الرد الأميركي على هذه المواجهة السورية.

وفي رأيي، فالمنطلقان المذكوران غير سليمين. إذ حكم الاستخبارات والمافيات هو سبيل الممانعة في مواجهة المشروع الأميركي في المنطقة، ولا النظام السوري هو أصلاً في موقع المواجهة مع الأميركيين، وتحديداً في لبنان. بل على العكس. فالسيطرة السورية على لبنان تمت بتفويض أميركي، أو في أحسن الأحوال بغض نظر أميركي، باستثناء حقبة الرئيس ريغن التي تطلها بعض المواجهات بين الطرفين، انتهت مع حرب الخليج الثانية ومشاركة سورية فيها إلى جانب الأميركيين، وتلاها سيطرة سورية مطلقة على لبنان، وبتفويض عربي ودولي. كما أن التعاون الأمني السوري - الأميركي بعيد أحداث 11 أيلول/سبتمبر بلغ ذروته، إلى أن جاءت حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق وإطلاق الإدارة الأميركية الجديدة وأيديولوجيتها (البعض منهم كان ضمن إدارة ريغن) مشروعهم للشرق الأوسط الجديد.

وقد حاول النظام السوري التكيف إزاء التوجهات الأميركية الجديدة، وقدم عروضاً للعودة إلى المفاوضات من دون قيد أو شرط مع إسرائيل، وطالب بدوريات مشتركة مع الجيش الأميركي على الحدود الأميركية السورية (راجع مقابلة الرئيس بشار الأسد الأخيرة في جريدة *La Republica* الإيطالية)، وجهد ليحصل على تفويض أميركي جديد في لبنان. وقرأنا جميعاً مقالات وتصريحات سورية تتحدث عن ضرورة استمرار الحضور السوري العسكري والأمني في لبنان "لضبط المخيمات الفلسطينية وحزب الله والمجموعات السلفية" على حد ما ذكر.

لكن كل ذلك لم ينفج، وانكشفت الهيمنة السورية أمام الضغط الدولي من ناحية، وأمام ضغط أكثرية اللبنانيين، التي بلغت ذروتها بعد اغتيال الرئيس الحريري من ناحية أخرى.

وفي رأينا، ونحن مكون من مكونات المعارضة، ونعتبر أنفسنا معنيين بتبني استراتيجية وطنية مقاومة للهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على المنطقة، لا سبيل للنجاح في أي مواجهة من دون ديمقراطية وحرية ودولة قانون، ومن دون وحدة وطنية ووافق داخلي.

عدم الاستقرار البناء

نواف الموسوي: السؤال الذي طالما تردد مؤخراً على ألسنة كثير من الناس هو التالي: ما السبب في هذه الحملة الدولية على لبنان؟ وما سر هذا الحرص الدولي على ما يسمونه حرية لبنان وسيادته واستقلاله؟ وأين كان هذا

الحرص على الأقل منذ سنة 1990 حتى سنة 2000 حين كانت القوات الإسرائيلية تحتل لبنان؛ ولماذا لم نر هذه الحملة الدولية وهذه الضغوط الدولية على القوات الإسرائيلية التي كانت تحتل لبنان؛ ولماذا بدا المجتمع الدولي عاجزاً عن حماية المدنيين اللبنانيين في معسكر للأمم المتحدة في قانا كان يرفع علم الأمم المتحدة، وعندما ذبح هناك ما يزيد على 100 مدني لم يتم تأليف أي لجنة تحقيق لمعرفة ما جرى؛ ولأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، آنذاك، احتوى عبارة تقول: "إن القتل جرى بطريقة العمد"، فقد أدت هذه العبارة بطرس غالي إلى الخروج من الأمانة العامة. إن الرئيس جورج بوش لا يفوت يوماً من دون أن يكون له تصريح يتحدث فيه عن الديمقراطية، وعن حرية لبنان واستقلاله. أين كانت هذه الحرية والسيادة والاستقلال حينما كانت القدرة الدولية عاجزة عن منع الخروقات الإسرائيلية التي لا تزال تنتهك السيادة اللبنانية؛ وإذا سلمنا جدلاً بأن المجتمع الدولي كان ضعيفاً فاستقوى، فلماذا لا نرى هذه الحمية الدولية تنهض لإخراج القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة سنة 1967؟ يحكى عن الممارسات في لبنان، وأين منها ممارسات تجريف الأراضي والمزروعات، وهدم المنازل، وقتل الشبان، واعتقال 8000 فلسطيني في المعتقلات الإسرائيلية؛ أين هو المجتمع الدولي في هذا الشأن؛ وأبعد من ذلك، فإن القوى السياسية التي تظاهرت ورفعت شعارات الحرية والسيادة والاستقلال كان بينها من ساهم في أعمال المقاومة وجاهد في سبيل تحرير لبنان، لكن كان بينها أيضاً قوى لم تحرك ساكناً ضد الاحتلال الإسرائيلي، بل كان همها على الدوام تبرير العمالة لإسرائيل، حتى إن البعض لم يكن يجرؤ على أن يسمي جيش لحد بجيش العملاء، بل كان يسميه "جيش لبنان الجنوبي". وعندما قتل عقل هاشم (كبير العملاء في جيش لحد) قيل فيه إنه روى بدمه أرض الجنوب. أما كان لبنان آنذاك في حاجة إلى الحرية والسيادة والاستقلال؛ ما عاد في الإمكان خداع اللبنانيين وتمير حكاية الدبكة والزجل ومثل هذه الخبريات. إننا نتكلم على دول كبرى توافقت على صناعة القرار 1559، ثم امتلكت القدرة والجموح لتنفيذ هذا القرار في غضون عدة أشهر، بينما لم تكن لديها القدرة على تنفيذ قرارات سابقة، ونحن لا نتكلم عن جمعية خيرية دولية تقوم بتسليم طلبات الحرية والسيادة والاستقلال إلى المنازل.

وكان روبرت ساتلوف* كتب في مجلة (Policy Watch العددان 974 و975 - 15 و16 آذار/مارس 2005) مقالة يشرح فيها محتوى السياسة الأميركية في المنطقة، أو ما يدعى "عدم الاستقرار البناء Constructive (instability)". (فيما يتعلق بسورية ولبنان، مجموعة من الخطوات العملية مثل: إجراء انتخابات، تحويل للسلطة، نزع سلاح حزب الله، فتح الطريق إلى دمشق، الاستثمار في مجال الاستخبارات أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وصولاً إلى تغيير النظام في سورية). (Investment Intelligence) وعبارة The Road to Damascus مأخوذة من العهد الجديد، ونحن نعرف بولس الرسول وإشراقاته في الطريق إلى دمشق.

إن ما تسعى إليه الإدارة الأميركية هو تحقيق المصالح الإسرائيلية في لبنان، بضرب المقاومة فيه، واستخدام البلد كقاعدة انطلاق لمواصلة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف أولاً القوى الباقية على ممانعتها للإملاء الأميركية (إيران، سورية). أمّا الأجندة الفرنسية فهي طموحة إلى دور فاعل في توجيه الوقائع السياسية اللبنانية.

إنّ، لا سيادة ولا حرية ولا استقلال. ما هو مقصود؟ المقصود تغيير التوازنات الدولية والإقليمية في لبنان، وفق مقتضيات مصلحة هذه الدولة أو تلك. واستهداف المقاومة أنها كانت مساحة الحرية الوحيدة العصية على الكسر، وعلى الإملاء.

أمّا الحديث عن طبيعة الدور السوري في لبنان، فإن القسم الأكبر من المعارضة ظل، حتى وقت قريب، جزءاً أساسياً من التركيبة التي يندد بها الآن. فهل المشكلة في تغيير أسماء الضباط، أم في تغيير اتجاهات الرياح؟

الحمد لله أننا، أولاً وأخيراً، لم نكن من سلطة أدارت البلد منذ سنة 1992 حتى سنة 2004.

لا يكفي نقد ما يجري في الأشهر الأخيرة، من دون نقد ما كان يحدث قبل ذلك، ولا سيما لجهة إنشاء الوكالات الحصرية للتمثيل الطوائفي.

محمد مصلح: لاحظت منذ فترة أن ثمة لمحة تصعيدية في بعض خطابات المعارضة، وفي مواقف بعض شخصياتها، تتعدى مسألة الانسحاب السوري واستقلال لبنان وسيادته. هناك تحريض مباشر وغير مباشر موجه إلى سورية لا كسياسة، وإنما كبلد وشعب.

زياد ماجد: أود أن أوضح بعض الأمور عن المعارضة. فالمعارضة لم تنطلق بعد اغتيال الرئيس الحريري، ولا بعد التمديد للرئيس لحود، وإنما قبل ذلك بكثير.

إن البنية الحالية لهذه المعارضة ربما تشكلت بزخمها الشعبي في هذه المرحلة، لكن الممانعة للهيمنة السورية على لبنان وللنظام الأمني الاستخباراتي الذي قام في لبنان بدأت منذ التسعينيات، وعلى أسس مختلفة. فكان هناك تيارات منظمة بأكثرها مسيحية (مثل التيار العوني) تنشط في الجامعات والأوساط الطلابية من ناحية، وكان هناك كمّ من التحركات المدنية وبيانات المثقفين ومقالاتهم، وأكثر الناشطين فيها والكتّاب لها من اليساريين المستقلين، أو من الليبراليين القادمين من أصول يسارية، من ناحية أخرى. وقد أصدر هؤلاء ابتداءً من سنة 1995 بيانات ضد الفساد وقمع الحريات والتدخل في القضاء وتعديل الدستور، وتألّفت جمعيات وظهرت تحركات ضمن المجتمع المدني اللبناني كانت تطالب بانتخابات نزيهة، وبإجراء انتخابات بلدية، وتعصم ضد سطوة الاستخبارات وضد التنصت. وهذا المناخ كان يتكون في ذروة التوافق السوري - الأميركي لبنانياً.

في سنة 2000، وتحديداً عقب تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي بعد مقاومة تواصلت على مدى 22 عاماً، ظهر لقاء قرنة شهوان ليجمع قوى مسيحية متنوعة المشارب والخلفيات، ثم تأسس المنبر الديمقراطي الذي جمع شخصيات يسارية وتقدمية، ونسق مع قرنة شهوان والحزب التقدمي الاشتراكي. وتأسست حركة التجدد الديمقراطي، تلتها حركة اليسار الديمقراطي التي نجحت في تجميع أعداد كبيرة من اليساريين طلاباً ومثقفين وناشطين في المناطق ونقابات المهن الحرة، وبدأت تتشكل نواة لمعارضة موحدة ترفع الصوت في وجه الهيمنة السورية. أي أن لبنان بدأ يشهد حيوية لم تكن موجودة من قبل. وقد جاء الانتهاك الخطر للدستور وما يعنيه ذلك من طعن لأهم نص قانوني ينظم الحياة السياسية في لبنان، عبر التمديد للرئيس لحود، ليستفز أكثرية اللبنانيين، الذين لم يروا في عهد لحود وفي أدائه الكارثي ما يبرر أي تمديد له على الإطلاق. هذا بمعزل عن الشق الدستوري الذي أشرت إليه. ثم جاءت محاولة اغتيال النائب مروان حمادة وما رافقها من تعامل قضائي وأمني مشين مع ملفها، وصولاً إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي فجر غضباً لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان الحديث.

كل هذا لا يعني أن لا عوامل خارجية على صلة بكل ما يجري في لبنان. والمعارضة تأخذ حتماً بعين الاعتبار نهاية التفويض الأميركي للنظام السوري على الساحة اللبنانية، وهي شكلت وفوداً زارت عدة عواصم عربية وأوروبية، وتواصلت مع الأمم المتحدة. وهذا حقها وواجبها. ومن يخوض معركة استقلال ينبغي له أن يقرأ ما يجري في محيطه، وأن يوظف كل علاقاته للانتصار في معركته. لكن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن المعارضة انطلقت نتيجة الدعم الدولي، أو أنها تأتمر من الإدارتين الأميركية والفرنسية. فدعمها الحقيقي يأتي من مئات الألوف من اللبنانيين الذين يتظاهرون أسبوعياً، ومن ألوف الشباب الذين يتحركون يومياً، مطالبة بحريتهم واستقلالهم.

وأنا أعتقد أن منطق الاتهام والقول إن هناك من يتحرك وفقاً للأوامر الأميركية ويحضّر لاتفاق 17 أيار/مايو جديد، منطق متهاافت وقول لا صدقية له. والحديث عن أن من وقّع ذلك الاتفاق هو اليوم في المعارضة، يجاب عليه بالقول إن من أسقط 17 أيار/مايو هو أيضاً في المعارضة، وإن في الموالاته من كان مع الاتفاق وتعامل مع إسرائيل في مرحلة تجاوزناها، لا لنخدر ذاكرتنا، وإنما لنسامح ونتصالح وطنياً ونؤسس صفحة جديدة، يمكن مستقبلاً أن تناقش فيها كل تجارب الماضي بهدوء وانفتاح.

أمّا بالنسبة إلى ما يسمى اللوبي اللبناني في الولايات المتحدة وتحريضه على سورية الذي أشار إليه الأستاذ محمد ريماء، فهو لوبي على تماس مع بعض القوى الصهيونية، ولا علاقة للمعارضة في الداخل اللبناني به. وإن كان ثمة من يملك معلومات عن اتصالات هذا اللوبي بالمعارضة، فليقدمها.

المعارضة اللبنانية إذاً مستمرة في مسيرتها. ومكوناتها متفكة على ثوابت مثل اتفاق الطائف، وموقع لبنان العربي، وهي قدمت في وثيقة البريستول عناوين برنامجها المشترك، من دون أن يعني ذلك أن مكوناتها ستبقى متحالفة بعد انتهاء الهيمنة السورية. فكل منا له أولويات وسيناضل في سبيلها، والتنوع أمر ضروري في الحياة السياسية الديمقراطية.

وختاماً، يجب التوقف عند بعض المظاهر والممارسات المسيئة للمشهد الاستقلالي الذي نعيش، وهي تلك المعبرة عن عنصرية لدى عدد من اللبنانيين ضد العمال السوريين، وضد سورية ككل. وأظن أن من غير الجائز لمن يريد التحرر والانتصار في معركة استقلاله أن يسمح لأي عنصرية بالتسلل إلى الهوية الوطنية الجديدة التي يسعى لتأسيسها. والمعارضة مطالبة يومياً بالوقوف ضد هذه المشاهد والممارسات العنصرية، وتأكيد أن معركتها في لبنان هي في وجه النظام الأمني السوري - اللبناني، وليس في وجه الشعب السوري والإخوة العمال السوريين في لبنان الذين يعانون معاناة مزدوجة: نظامهم السياسي، واستغلالهم اقتصادياً. وأعتقد أننا بتنا نعلم أكثر فأكثر بمواقف جيدة في هذا الاتجاه من مختلف قوى المعارضة.

التدخل الخارجي والدور الإسرائيلي

صقر أبو فخر: ألاحظ أن مكوث ديفيد ساترفيلد في بيروت لمدة طويلة خلال هذه الأزمة يذكرنا بمجيء روبرت مورفي سنة 1958، أو دين براون سنة 1976، أو ريتشارد مورفي سنة 1989. هل نحن على أبواب حل، أم على أبواب تدخل خارجي من الولايات المتحدة، أو ربما قوات دولية، أو ربما تدخل خارجي أميركي - أوروبي مشترك؟

نؤاف الموسوي: كان لبنان على الدوام يقع تحت وصاية الدول الكبرى الخارجية ومصالحها. وقد جعلته طبيعة نظامه السياسي غير قادر على تكوين وحدة وطنية مستقرة تسمح بقيام وفاق راسخ، وقرار سياسي مستقل. فإذا غلب الحديث الآن عن وصاية، أو ما يسمى وصاية سورية في وقت من الأوقات، ففي وسعنا أن نستعيد التاريخ اللبناني الحديث ونعرف أن هذه الوصاية كانت موجودة على الدوام، إذ إن أي مؤرخ يستطيع أن يقول إن كل رئيس لبناني سمّته هذه الدولة الراعية أو تلك. نحن اليوم أمام اختبار. لكن، هل نحن اليوم أمام اختبار يمكننا من بناء قرار وطني مستقل على قاعدة علاقات مميزة بسورية، وفقاً لهوية لبنان العربية ولوقائع الجغرافية السياسية، أم أننا ماضون نحو وصاية أميركية وامتداد فرنسي مستجد؟ في الحقيقة ثمة مؤشرات إلى أن تحرك الدبلوماسيين الأميركيين والفرنسيين في لبنان مريب فعلاً، الأمر الذي جعل بعض الحصفاء يقول إن عوكر تحل محل عنجر. والمعروف أن هناك خلايا عمليات ميدانية في سفارتين أجنبيتين مهمتين. وأستطيع القول إن في تينك السفارتين حكومة موازية تلتقي يومياً أكثر مما تلتقي أي هيئة سياسية في لبنان. وفي هذه الحكومة هناك واحد عمله

الإعلام، وآخر عمله الثقافية، وثالث عمله الاقتصاد، وجميع المهمات موزعة جيداً. وفي جانب آخر، لا نستطيع أن ننظر إلى المعارضة اللبنانية كجسد سياسي متكامل، وليس من مصلحة لبنان أن ينظر إليها كذلك، لأن المعارضة تحتوي قوى تفجيرية وخطرة ما زالت تحتفظ بالأفكار العنصرية التي نظرت لها وليد فارس متكتناً على كتابات الأب سليم عبّو الذي كان في وقت من الأوقات رئيساً للجامعة اليسوعية، وهذه الكتابات السود أخفيت في هذه المرحلة. وليد فارس هو شريك زياد عبد النور في اللوبي اللبناني المتصهين، الذي له علاقة وثيقة ببعض أطراف المعارضة اللبنانية، والذي نسق معها قانون محاسبة سورية الذي تطوّر فيما بعد إلى القرار 1559. إننا في دفاعنا عن هوية لبنان بعد الخروج السوري، نراهن على قوى في المعارضة لها هويتها العربية الواضحة، ولها موقفها من العدو الإسرائيلي الذي تسميه عدواً وليس أي اسم آخر. لذلك عندما أحدثت عن تباينات في الموقف السياسي لدى قوى المعارضة، فهذا لا يعني أن لدي الرغبة في تفكيك هذه المعارضة، بل إنني أرغب، ونحن نصنع لبنان الجديد، في أن يكون للبنان هويته العربية. وهذا ما عبر عنه خطاب السيدة بهية الحريري في ساحة الشهداء الذي قوبل بصيحات الاستهجان من البعض مع الأسف. ومع الأسف أيضاً أنه، على الرغم من جميع الجرائم التي ارتكبت باسم اتفاق 17 أيار/مايو، يعود عرابه ليقنعنا أنه أنجز هذا الاتفاق لأن لبنان كان في ذلك الوقت يخضع لميليشيات ذات ولايات خارجية. حسناً، من كان يوجد في ذلك الوقت؟ كان هناك الحزب التقدمي الاشتراكي شريكنا في المعركة؛ وكان هناك حركة أمل، فضلاً عن حزب الله، والحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي، إلخ. هل هذه القوى ذات ولايات خارجية؟ وفي هذا السياق طرحت مسألة لجنة التحقيق الدولية. الحقيقة أننا جميعاً نسعى لمعرفة الحقيقة، لأن الحقيقة في اغتيال الرئيس الحريري تعيننا، كما أننا معنيون بها من الجانب الأمني؛ لأن من قام بهذه الجريمة قد يتابعها ضدنا، فنحن مستهدفون لأسباب استراتيجية أيضاً. لكننا توقفنا عند موضوع اللجنة الدولية، لا رغبة في عدم معرفة الحقيقة، وإنما رغبة في لجنة تمييز بالفاعلية والنزاهة؛ فلنا في تاريخ اللجان الدولية ما يدلنا على أن هذه اللجان لم تكن تتمتع بالفاعلية والنزاهة، مثل فرق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق، ولجنة التحقيق التي شكّلت في جنيف للتحقيق في مجزرة قانا سنة 1996، ولجنة تقصي الحقائق في جنين التي رفضها الكيان الصهيوني. فضلاً عن هذه المخاوف، هناك من يقول إن قرار هذه اللجنة لن يكون عند المعارضة في لبنان، أو عند السلطة في لبنان، وإنما عند مجلس الأمن، وستستخدمه الولايات المتحدة لاستكمال مشروع تغيير النظام في سورية. إن صفحة جديدة قلبت، ونحن ناهبون إلى لبنان جديد، فإمّا أن نبني لبنان جديداً حراً بهوية عربية، وبمقاومة قادرة على مواجهة العدوان الإسرائيلي، وبعلاقات مميزة مع سورية لا تقوم على منفعة قلة وإنما على إرادة استراتيجية مؤزرة بالشرعية الشعبية، وإمّا أن يفتح لبنان مجدداً على اختراق أميركي، وإسرائيلي استطراداً، سيحدث، بالتأكيد، تغييراً مضاداً. ولهذا دعونا إلى الحوار، وهذه الدعوة ليست دعوة تكتيكية وإنما دعوة إلى إعادة تكوين تحالف لبناني داخلي. وقد توصلنا إلى تفاهات مع أسرة الرئيس الحريري وفقاً لما جرى إرساؤه مع الرئيس رفيق الحريري في وقت من الأوقات، والحوار مع الوزير جنبلاط سائر في قنواته الطبيعية. على أي حال، نحن نميز بين المواقف المختلفة لقوى المعارضة.

محمد مصلح: الإدارة الأميركية الحالية تختلف اختلافاً جذرياً عن الإدارات السابقة. غير أن التفكير السياسي لهذه الإدارة بدأ في زمن شولتس وريغن. ولهذه الإدارة تصور سياسي، لا على صعيد ما يجري في الخليج والعراق فحسب، بل أيضاً في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ولا سيما في مسائل الصراع العربي - الإسرائيلي. نحن في لبنان، باختصار، في خضم عملية سياسية متتابعة لا ندري تماماً إلى أين ستصل. لكن النتائج تعتمد، في النهاية، على دينامية التفاعلات داخل المعارضة، وتفاعلات المعارضة مع ما يسمّى الموالاة، فضلاً عن التقاطع مع جدول الأعمال الأميركي والفرنسي ومواقف الدول الإقليمية الأخرى، وبالتحديد إسرائيل.

صقر أبو فخر: يحكى دائماً عن المعارضة اللبنانية. والعرب، خارج لبنان، ربما لا يدركون تماماً الجوانب المختلفة لهذه المعارضة. ما هي تيارات هذه المعارضة وتركيباتها وتناقضاتها؟ لكن قبل أن أعيد السؤال للدكتور فريد الخازن، هناك تعقيباً للسيد الموسوي وللأستاذ زياد ماجد.

نواف الموسوي: التفجيرات التي حدثت مؤخراً تشير إلى عامل من العوامل التي يكن أن تعزى إليها مثل هذه التفجيرات. يجب القول إن الدور الإسرائيلي هو دور تفجيري في هذه المرحلة من حياة لبنان. الأخطر من هذا أن هناك قوى لبنانية صاحبة مصلحة في دفع الأمور إلى التفجير في لبنان بغية الوصول إلى حالة الانهيار الشامل، لا إلى التغيير الذي يتم الآن على قاعدة التفاهم مع سورية. واللافت أن هذه القوى تختار لتنفيذ عملياتها ساعات الليل الأقل ازدحاماً بالناس، وللتسبب بأقل عدد من القتلى، الأمر الذي يرجح عندي أن هذه القوى تسعى لاستخدام قوات دولية بذريعة عجز القوى اللبنانية عن حماية الأمن في لبنان. أنا أضيف هؤلاء إلى لائحة المشبوهين الذين يمتلكون قدرة عملانية على اختيار الأماكن من دون إيقاع خسائر بشرية. أمّا بالنسبة إلى فهمنا للهزيمة الإسرائيلية، فنحن عقلانيون ونعرف حجم القوة وكيفية استخدام القوة. أنا أقول إن المقاومة انتصرت بين حدين: حد مسار التسوية السياسية، وحد الديمقراطية "الإسرائيلية" (وإن كانت عنصرية الإطار والمضمون لجهة وقفها على العنصر اليهودي بامتياز). لكن لماذا تواجه الانتفاضة الآن وضعاً صعباً؟ لأن هذين الحدين اندثرا. فالتسوية أقيمت، والديمقراطية الإسرائيلية انحسرت لمصلحة نزعة يمينية متطرفة تتمثل في وجود أريئيل شارون في الحكم، فضلاً عن أن هذه الانتفاضة لم يتأمن لها ظهور عربي كما تأمن للمقاومة اللبنانية في الظهير السوري.

زياد ماجد: هناك مشكلة أحياناً في طرح موضوع المقاومة وكأنها تخص طرفاً واحداً فقط، وكأن من ليس فيها اليوم هو إماماً ضدها ومتأمراً عليها وإماماً حيادي تجاهها، مع العلم أن قوى كثيرة شاركت فيها، وأكثرية اللبنانيين احتضنتها. وللتذكير، فبيروت والجبل وإقليم الخروب وصيدا وجزء كبير من الجنوب ومن البقاع الغربي، تحررت قبيل أواسط الثمانينيات، أي قبل أن يصبح حزب الله القوة المقاومة الوحيدة في لبنان. كانت يومها جبهة المقاومة الوطنية، التي أطلقتها قوى اليسار اللبناني، هي محور العمليات والمواجهات مع العدو الإسرائيلي، قبل أن تتعرض قياداتها وبعض شخصياتها لعمليات ضغط وتصفية واغتيالات ابتداء من أواخر سنة 1985، في ملابسات وظروف لا ضرورة للاستفاضة في عرضها اليوم. مشروع المقاومة إذاً ليس مشروعاً غريباً عن أدبيات عدد من قوى المعارضة الموجودة. مقولة أخرى نسمعها باستمرار، فحواها أن بعض من هم في المعارضة اليوم كانوا شركاء في السلطة ومستفيدين منها. وهذا صحيح. لكنهم وهم في السلطة كانوا معترضين على البنية الأمنية التي سيطرت على هذه السلطة مع انتهاك الدستور سنة 1998 الذي أتى بإميل لحود رئيساً للجمهورية، وهو كان قائد جيش لم يستقل من وظيفته (ضمن مهلة الأشهر الستة التي يحددها الدستور). وهم أيضاً وقفوا أخيراً، بأكثرتهم، ضد الانتهاك الجديد للدستور والتمديد للحود نفسه.

نواف الموسوي: أليس هذا ما جرى سنة 1995؟* ولنتذكر أن أول عملية استشهادية ضد الإسرائيليين كانت عملية الشهيد أحمد قصير ضد مقر الحاكم العسكري في صور في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1982.

زياد ماجد: صحيح.

نواف الموسوي: ألم يوافق بعض أعضاء المعارضة الآن على التمديد حينذاك؟

زياد ماجد: نعم.

نواف الموسوي: هذه الملاحظة من أجل إيضاح المشهد فقط.

زياد ماجد: صحيح، وكان ذلك لاعتبارات إقليمية تشبه تلك التي تتذرعون أنتم بها الآن. ونحن كنا ضدها يوماً وضدها اليوم. ويجب الإشارة إلى أن في المعارضة من اشتهر سنة 1995 بالوقوف في وجه ذلك التمديد عبر بيانات ومقالات، وحتى عبر التصويت ضده في المجلس النيابي (بالنسبة إلى بعض النواب وقتذاك). وجرى بعد ذلك استسهال من السلطة للسير في النمط نفسه من التعامل مع الدستور على أنه نص يمكن تعديله كما تشاء، وهذا أمر بمنتهى الخطورة والسوء.

أود أيضاً التعليق على مسألة التعامل مع الواقع اللبناني كأن ما يجري فيه هو موضوع دولي حصراً، وكأن لا قضايا داخلية تولد أشكالاً من الممانعة المفترض وجودها في أي مجتمع حي، أو كأن القضايا الأساسية اليوم هي الخيارات الخارجية فقط. العدو الإسرائيلي موجود منذ سنة 1948، ومشاريعه معروفة وخطرة ومستمرة ولن تتغير جذرياً. المشكلة هي كيف نواجهها. نسمع الكثير من التحليل لهذه المشاريع، ونسمع الكثير من الاتهامات، لكن لم نسمع مرة كلاماً دقيقاً عن السبل الناجعة لمواجهة هذه المشاريع. هل تواجه بالسياسات والأساليب نفسها التي اتبعتها الأنظمة العربية في العقود الماضية، والتي لم تتسبب بغير الهزائم والفشل، أم أن هناك حقاً لرافضي الواقع العربي المهين ليقولوا إن المواجهة تتطلب تغيير السياسات والأساليب وطرق إدارة المجتمعات؟

من هنا أهمية عدم التقليل من دراسة ممارسات الأنظمة في الداخل، التي هشتت المجتمعات واستبدت وقمعت ونهبت. فهذا يحرك الناس، ويعنيهم تماماً مثل السياسات الخارجية، وربما أكثر. والسياسة ليست رؤية شمولية ومواقف "قومية" فحسب. هذا نفي لكونها كذلك حيويات وديناميات شعبية تتحرك وفق وعي الناس بمصالحهم وعلاقاتهم ودفاعهم عن حقوقهم. وأنا لا أقول إن رؤية المستوى الداخلي وعرض تفصيلات الحياة السياسية اللبنانية يغنيان عن دراسة المستويين الإقليمي والدولي. لكن يجب أن يكون هناك مواءمة بين المستويين، وينبغي لنا ألا نغفل أي جانب إن أردنا فهم الأمور وتحليلها علمياً.

فريد الخازن: ثمة مشهدين للمعارضة في لبنان، لبنان ما بعد سنة 1990، وهو المشهد الأول أن معارضة السلطة في لبنان وعدم الكلام، في الوقت نفسه، عن الدور السوري والهيمنة السورية على مقررات لبنان مع العلم أن سورية هي صاحبة القرار القاطع والحاسم في الشأن اللبناني منذ سنة 1990 حتى اليوم. لكن هناك معارضة أخرى، وهي المشهد اللبناني، رفعت سقف الكلام على السلطة الحقيقية في لبنان، أي على سورية وأجهزتها الاستخباراتية. في المرحلة السابقة كان هناك وضع غريب عجيب في موضوع المعارضة ضمن السقف اللبناني. كان هناك معارضات داخل السلطة وداخل مجلس الوزراء أفعل جداً من أي معارضة أخرى. وكان هناك معارضة داخل ما كان يسمى الترويكا، أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، فهؤلاء يعارضون بعضهم بعضاً، وإذا اتفقوا يحتكرون السلطة كلها معاً. هذه كانت لعبة السلطة في الداخل، وهي نوع من المعارضة. لكن المعارضة التي نتكلم عنها اليوم هي المعارضة التي رفعت سقف الكلام عن مصدر السلطة في لبنان، ومصدر السلطة في لبنان هو دمشق لا بيروت. في مرحلة طويلة كان تلاقي المعارضة بمكونات مسيحية وإسلامية من المحظورات في لبنان، ولم يكن هذا الأمر سهلاً. أمّا اليوم فقد انكسرت هذه الحال. والمعارضة الحالية بدأت تتشكل بعد التمديد لرئيس الجمهورية، فتوسعت بشكل كبير وسريع أيضاً. وفي المعارضة اليوم قوى متعددة، منها لقاء قرنة شهبان الذي تأسس سنة 2000، فضلاً عن النائب وليد جنبلاط وكتلته النيابية، واللواء الديمقراطي، علاوة على اليسار الديمقراطي، والمنبر الديمقراطي، وتيار المستقبل.

صقر أبو فخر: وحركة التجدد الديمقراطي.

فريد الخازن: هذه الحركة هي ضمن لقاء قرنة شهوان.

اليوم التقت المعارضة حول مسألة أساسية في الحياة السياسية اللبنانية، هي المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان، لا الجيش السوري فقط، بل الاستخبارات السورية أيضاً، والمطالبة بإقامة أفضل العلاقات بين لبنان وسورية. وأنا أعتقد أن ثمة بداية مهمة ومشجعة لمرحلة نأمل بأن تكون جديدة في الحياة السياسية اللبنانية، مرحلة ما بعد خروج سورية من الوضع اللبناني بجوانبه كافة، والتأسيس لمرحلة جديدة، لأن من مصلحة الطرفين اللبناني والسوري أن يكون هناك علاقات مميزة بجوانبها الإيجابية على الدولتين وعلى الشعبين، ومميزة لجهة أن يكون هناك شرعية شعبية مؤيدة لتلك العلاقات المميزة.

المعارضة اللبنانية وتناقضاتها

صقر أبو فخر: هذا ما تجتمع عليه المعارضة. لكن ما الذي تختلف عليه؟ وما الذي يمكن أن يقسم المعارضة؟

فريد الخازن: المعارضة اليوم في زخم مهم وكبير، وخصوصاً بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري. وهي توسع قاعدتها، وتقوم بإيضاح خطابها السياسي أكثر فأكثر، وقد ساهم الاغتيال في هذا الأمر. أنا لا أرى تفسخات داخل المعارضة بتلاوينها كافة، ولا أرى أي احتمال لأن تنقسم أو تتكسر، لا بل إن هناك مصلحة مشتركة في أن تكون المعارضة موحدة. وهي موحدة في قواعدها الشعبية. وهذا أمر لافت في الحياة السياسية اللبنانية، أي أن لا أحد يذهب بالقوة إلى التظاهر، أو لأنه مجبر. هناك أمر عفوي يحدث اليوم في لبنان، وثمة التقاء حقيقي على مسائل أساسية في لبنان بين المسيحيين والمسلمين وأشخاص من تيارات سياسية متعددة. وهذا هو المفرج. لهذا لا أعتقد أنه سيكون هناك انقسامات داخل المعارضة بشأن الهدف الأساسي، وبشأن مطالب المعارضة بالانسحاب السوري، واستقالة قادة الأجهزة الأمنية، وإجراء تحقيق دولي في اغتيال الحريري. أما في مرحلة لاحقة، فإن التحالفات السياسية ستأخذ مداها على مستوى جميع الأطراف السياسية في لبنان، داخل المعارضة وخارجها، وهذا أمر طبيعي في الحياة السياسية في لبنان، ونأمل بأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وينجم عنها ظهور قوى سياسية بتحالفات سياسية جديدة أو غير جديدة. وهذا الأمر سيظهر لاحقاً بعد الانتخابات تحديداً.

في مجال آخر، من البديهي أن يكون للولايات المتحدة الأميركية، وهي دولة عظمى، سياسات محددة في المنطقة وفي العالم، وهناك ولا شك مشروع أميركي. لكن بمعزل عن المشروع الأميركي والسياسة الأميركية، هناك أزمة حقيقية ومشكلة كبيرة في العلاقات بين لبنان وسورية منذ سنة 1990. هناك هيمنة سورية على القرار في لبنان، ولا ننسى أن السياسة الأميركية كانت داعمة للسياسة السورية في لبنان منذ سنة 1975، وكان هناك تناغم كبير بين السياسة الأميركية والسياسة السورية في لبنان. فإذا اتفقنا على تحديد الدولة اللبنانية وحدودها، أنا أعتبر أن الدولة اللبنانية دولة مستقلة وموجودة منذ سنة 1920، ونالت استقلالها الأول سنة 1943، وما هي على وشك نيل الاستقلال الثاني.

محمد مصلح: هناك ولا شك استراتيجية أميركية تتخطى حدود لبنان، وتتخطى قضية التسلط السوري على لبنان وقضية الوجود الاستخباراتي، إلخ. الاستراتيجية الأميركية تتوجه أولاً نحو إيران، وهي تريد تحييد أو تغييب أي دور لإيران في المنطقة وفي مناطق أخرى، لأن الولايات المتحدة تنظر إلى دور إيران في لبنان على أنه جسر أو مجموعة جسور، وأن المنفذ الرئيسي إلى هذه الجسور هو سورية. فهي إذاً تريد أن تدمر هذه الجسور، وتزيل المنفذ الوحيد الذي تدخل منه إيران إلى لبنان. وهنا، جاء اغتيال الحريري ليقدم إلى الولايات المتحدة الفرصة الذهبية لاستراتيجيتها. إن الاغتيال كان في منزلة الهدية الثمينة للولايات المتحدة. ومن دون ذلك كان صعباً على

الولايات المتحدة أن تقنع فرنسا باتخاذ موقف متشدد من الوجود السوري في لبنان. فرنسا كان لديها نوع من المرونة. كانت معترضة على التمديد، غير أن الاغتيال قَرَّب بين أميركا وفرنسا على صعيد القضايا الاستراتيجية، مثل الخروج السوري من لبنان، وإعادة تكوين الوضع العربي كما ترغب الولايات المتحدة. أنا لست متأكداً من أنه سيكون لفرنسا دور في إعادة تكوين الوضع اللبناني. لكن مما لا شك فيه أن الإدارة الأميركية وإسرائيل ترغبان، بقوة، في إعادة التركيبة السياسية في لبنان بطريقة تؤدي أولاً إلى غياب أي نفوذ أو تأثير لسورية وإيران في لبنان، ثم لا مجرد تجريد حزب الله من سلاحه، بل أيضاً تجريده من منابع قوته، وأحد منابع قوة حزب الله في الداخل اللبناني هو سورية. كما أن قوة حزب الله، من جهة أخرى، تكمن في الداخل اللبناني، وفي العلاقة المتينة بين سورية وإيران. ولهذا فإن الولايات المتحدة تريد تجفيف منابع هذه القوة في الداخل اللبناني أيضاً، والطريقة هي بتر العلاقة بين حزب الله وسورية، ثم إضعاف إيران ومحاصرتها. الشق الثاني من الكلام هو العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن أريئيل شارون يعتقد أن على أبو مازن أن يحجم "حماس" والجهاد الإسلامي أولاً، تمهيداً لتفكيك هاتين المنظمتين لاحقاً، وتفكيك أي علاقة لهما بالخارج. ومن وجهة نظر التفكير الإسرائيلي الداخلي، يجب تفكيك المقاومة في لبنان لأنها عبارة عن ظهير أو سند للمقاومة في فلسطين، والاثنتان موجودتان في دينامية واحدة وعضوية. وفي سبيل كسر المقاومة في فلسطين يجب كسر المقاومة في لبنان على مراحل. ثم إن هناك شأناً جديداً له علاقة بهذا الموضوع، هو لقاء القاهرة أو اتفاق القاهرة.

صقر أبو فخر: تقصد الحوار الفلسطيني - الفلسطيني في القاهرة.

محمد مصلح: نعم. أنا أعتقد أن أبو مازن كان ذكياً جداً في عرضه فكرة التهدئة، لا الهدنة. لأن فكرة التهدئة في فلسطين جاءت، في الأساس، من أبو مازن قبل أن تأتي من مصر أو من الجهاد الإسلامي و"حماس"، وهو الذي أقنع "حماس" والجهاد بالتهدئة، بذريعة أن شارون لن يتنازل عن أي شيء، بينما العمليات العسكرية تمنح شارون والولايات المتحدة والمجتمع الدولي ذريعة القول إن الإرهاب الفلسطيني هو المسؤول عن اندلاع العنف، وليس الاحتلال. ولهذا طلب أبو مازن تهدئة لمدة عام لأنه يعتقد، فعلاً، أن شارون سيكمل مشروعه بالانسحاب من غزة، وعند ذلك تصبح الأمور واضحة على حقيقتها.

السياسة الأميركية والمنطقة العربية

صقر أبو فخر: سأبالغ في هذا السؤال، وأرجو أن تعذروني على مبالغتي. هناك فكرة يعرضها بعض الأوساط الفكرية الأميركية تقول إن الولايات المتحدة عازمة على منح الحكم في منطقتنا العربية للأكثرية، أي أن يعطى العراق للشيعية، وسورية مستقبلاً للسنة. هذه الأكثرية ليست أكثرية سياسية وإنما أكثرية طائفية. إذا كان هذا الكلام صحيحاً هل من الممكن أن يتجه الوضع اللبناني نحو حل فدرالي؟ وإذا كان هذا الكلام ضعيفاً الآن، فربما يصبح قوياً في أحوال لاحقة؟ في أي حال إنه مجرد تساؤل، أو سؤال للنقاش.

نواف الموسوي: أعتقد أن التجربة العراقية أثبتت أن هذه النوعية من الأفكار لا تضمن للولايات المتحدة أي سيطرة على البلد الذي تسعى للسيطرة عليه، ولا سيما بالقوى التي فازت في الانتخابات، والتي تتهم بأنها عميلة. إن العراق الذي شاء الأميركيون أن يجعلوه قاعدة انطلاق يشكل الآن مأزقين للولايات المتحدة: مأزق العمليات الأمنية، ومأزق عدم قدرة الولايات المتحدة على السيطرة. ذلك بأن هذه الأكثرية في العراق ليست أميركية الهدف، وهذا ما جعل ساترفيلد يقول إن على الولايات المتحدة أن تسوق الديمقراطيين لا الديمقراطيين؛ أي أنها تريد إدارة العملية السياسية بالطريقة التي تسمح لحلفائها الليبراليين الذين يقاسمونهم قيمها الأخلاقية بالوصول إلى

السلطة. لذلك أعتقد أن تجربة العراق هي أفضل تعبير عن مصطلح "الفوضى البناءة" التي تستهلك القوى القادرة على أن تكون في موقع السلطة بفتن وبحروب داخلية، بحيث يمكن للأقلية (أي حلفاؤها) الانقضاض على السلطة. فإذا تصارعت الأكتريات يصل هؤلاء من موقع الأقلية إلى السلطة، وهذا أخطر ما نواجهه. في العراق اليوم يجري التحضير لفتنة مذهبية من خلال عمليات القتل المنهجية، واليوم هناك عمل حثيث في لبنان للإيقاع بين السنة والشيعية، بحيث أن هذا الصدام الدموي إذا وقع سيؤدي إلى وصول الليبراليين الذين يقاسمون الولايات المتحدة قيمها الديمقراطية إلى السلطة. وبناء على هذا التصور يجب التنبيه لضرورة مواجهة الهجوم الأميركي بهجوم سياسي مضاد، بمجموعة من التحالفات السياسية، بما فيها التحالف مع تيار علماني في لبنان كان شريكاً لنا في أكثر من معركة، وفي معركة التحرر من الاحتلال الإسرائيلي بالتحديد. يجب أن نجد صيغ لتوفير هذه الحصانة الداخلية.

زياد ماجد: نحن متفقون على وجود سياسة أميركية تسعى لإعادة تشكيل المنطقة على أسس تفيد مصالحها، لكننا ربما مختلفون، في المقابل، في كيفية التصدي لهذه السياسة. التصدي يكون، في رأينا، بتكريس المصالحة الوطنية ومنع إمكان رهان أي طرف على الخارج، وإطلاق الحوار الداخلي، وقطع الطريق أمام إعادة العبث بقضية السلم الأهلي. ولا يفيدنا لتحقيق ذلك اعتماد لغة التخوين والاتهام تجاه جزء من اللبنانيين وقواه، بما فيها تلك التي شاركت في الحرب الأهلية. وبعض هذه القوى قام بنقد ذاتي، وبعضها الآخر لم يقم بذلك، وهو مطالب باستمرار، وحتى ضمن الحوارات الداخلية في المعارضة، بتوضيح بعض القضايا المرتبطة بالماضي. وحين صدر عن أحد المعارضين كلام عنصري عن النوعية*، صدر بيان عن لجنة المتابعة في المعارضة استنكر الكلام وألزم صاحبه بالتوضيح. وحين صدر كلام دافع عن اتفاق 17 أيار/مايو، صدرت أيضاً بيانات كثيرة من قوى معارضة انتقدت ذلك، ولم تسكت عنه**. وإذا أردنا فعلاً إيجاد حالة تماسك لبنانية داخلية، أكرر أنه يجب الإقلاع عن سوق الاتهامات والابتعاد عن التخوين. وإذا أردنا إجماعاً على حماية المقاومة، وعلى العلاقات الضرورية والمميزة مع سورية ومع الشعب السوري، وإذا شئنا البحث في استراتيجيا لبنانية وطنية تأخذ على عاتقها قراري السلم والحرب، فإن أي محاولة لإيجاد انقسامات داخلية لا تفيد. من هنا كانت ملامتنا على حزب الله، وهو القوة الشعبية التي جاهدت وقاتلت وضحت في سبيل تحرير لبنان، أنه اتخذ موقف الدفاع عن سلطة معزولة ومتهالكة. وعوض أن يحرص على التفاف اللبنانيين حوله وحول دوره المقاوم، وافق على تأمين غطاء سياسي ومشروعية شعبية للسلطة، لا نعتقد أنهما في مصلحته ومصلحة مستوى حضوره في الحياة السياسية اللبنانية.

ملاحظة إضافية ربطاً بسؤال الأستاذ صقر. كثيرون في لبنان والعالم العربي يشعرون بأسى الوقوع في حال ابتزاز خطيرة. فإن رفعنا الصوت مطالبين بالديمقراطية، يقال لنا إن هناك هجوماً أميركياً على المنطقة. وإذا سكتنا فهناك استفحال للواقع البائس وللقمع وللتهب وللهزائم في بلادنا. أعتقد أن هذه المسألة خطيرة جداً، ومزمنة، وتعاملت من خلالها الأنظمة مع شعوبها منذ الخمسينيات. وعلى القوى الجديدة والإصلاحية، بمعزل عن خلفيتها الفكرية، أن تقلع عن اللجوء إلى هذا الابتزاز. وفي رأبي فإن التوافق في لبنان على ما أسس له اتفاق الطائف، وبناء مجتمع ديمقراطي ودولة حق وقانون ومؤسسات، هي الشروط الحقيقية لمواجهة التدخلات في شؤوننا، ولمنع أي طرف من إملاء مصالحه علينا.

نواف الموسوي: لا يجوز استخدام مثل هذه العبارات في السجال السياسي، مثل الكلام على أن حزب الله هو رافعة لسلطة متهالكة، عند ذلك يمكننا القول إن المعارضة هي رأس الجسر للتدخل الأجنبي. وهذه النوعية من التخاطب السياسي يجب أن نخرج منها إلى الحديث عما هو استراتيجي. أمّا البقاء في السجال السياسي اليومي فلا يوجد شخص ليس في جعبته ما يشهره في هذا المجال. نستطيع أن نتكلم عن العنصرية وعن المكابرة، وهما من

الأمراض الخطرة التي لا يكفي لمعالجتها إصدار بيانات. وللمقارنة، هناك بعض القوى في المعارضة، وهي في الحقيقة "ديكور" تزييني وتجميلي للقوى الأساسية التي تنطوي مواقفها على عنصرية وعلى مكابرة. وفيما عدا وجود قوتين كبيرتين في المعارضة، فإن ما يفعله البعض ليس أكثر من تجميل عروبوي أو ديمقراطي لحركة ذات جوهر عنصري. والتحرك الذي قمنا به، أي تظاهرة ساحة رياض الصلح، لم يؤد إلا إلى إعادة التوازن إلى بلد كان جامحاً في اتجاه يخدم المصالح الأجنبية، وتحديداً المشروع الأميركي. وما فعلناه حمى هوية لبنان العربية ولم يحم ما يظن البعض - أو يدعي - أنه يحميه.

زياد ماجد: إن من يريد إجماعاً لبنانياً حول سلاح المقاومة...

نوّاف الموسوي: لم يكن هناك إجماع لبناني على المقاومة في أي مرحلة.

صقر أبو فخر: نعم. لم يكن هناك إجماع شامل، وإنما كان هناك من استاء من التحرير، فاعتبره انتصاراً لفئة من اللبنانيين لا للبنان كله.

زياد ماجد: الإجماع لا يعني مئة في المئة على طريقة الأنظمة الشمولية العربية، وإنما يعني في لبنان أن توافق المكونات السياسية والاجتماعية والطائفية على مسألة مصيرية تمس الكيان الوطني بأسره. وإذا كان بعض هذه المكونات يتحفظ تجاه خيارات استراتيجية معينة فهذا من شأنه، ولا يمكن أن يخون بسبب ذلك. والمطلوب هو إقناعه بتبني الخيارات الأخرى وإقامة أوسع تفاهم داخلي فيما يتعلق بمستلزماتها. وبالعودة إلى ما كنت أريد قوله، أكرر أن من يريد أوسع اصطفاً لبناني حوله لحماية سلاحه لا يستعدي مجموعات لبنانية بحالها ويتهمها بالعمالة، ولا يحول نفسه إلى قوة موالية تحمي سلطة مفلسة من الانهيار.

نوّاف الموسوي: أيضاً يوجد على طاولة المعارضة من يخجل وشين من يقف معه على منبر المعارضة بسبب عنصريته وتصهينه، وبسبب مكابرتة على خطاياها. والأنكى أن بعض قوى المعارضة يمكن أن نفهمه بالنظر إلى قوته التمثيلية، لكن هناك قوى لا نعرف كيف نبتت وكيف طلعت، وهي تعطي لنفسها القدرة على إطلاق الأحكام. نحن نعرف في أي مسار نمشي، لكن بعض أطراف المعارضة حول نفسه إلى بساط يمر عليه السفراء الأجانب لتحقيق مشاريع مشبوهة. على أي حال، نعتبر أننا نقدم تضحية كبيرة حين نضطر إلى مجاورة من لا يشكل سوى عناصر تجميل لمواقف عنصرية بغيضة، ممن يصطف على منبر المعارضة.

زياد ماجد: لن أعلق على هذا الكلام، وأربأ بنفسني الدخول في مهاترات من هذا النوع، ولا أعتبر اليسار الديمقراطي أساساً معنياً بها. لكن أذكر السيد نواف بأن في الموالاة قوى فساد واستخبارات لم يتورع بعضها في فترات معينة عن التعامل مع إسرائيل، وعلى المرء أن يستحي لتحالفه معها ودفاعه عنها وكيل الاتهامات لخصومها.

حزب الله والسلاح الفلسطيني ومستقبل لبنان

صقر أبو فخر: مهما يكن مستقبل هذا البلد هناك أمور حساسة وخطرة ربما نحن مقبلون عليها، مثل مستقبل حزب الله والسلاح الفلسطيني وسلاح حزب الله. وهناك من يطالب بنزع سلاح حزب الله، بينما حزب الله يقول إن من غير الممكن نزع هذا السلاح، لكن يمكن التفاوض في شأن علاقة هذا السلاح مع الدولة. السؤال موجه إليك سيد نوّاف الموسوي: في إطار من الوحدة الوطنية المتناسكة هل أنتم على استعداد لنزع سلاح حزب الله، أو ما هو البديل؟

نوآف الموسوي: الموضوع غير مطروح بهذا الشكل. المقاومة ظهرت كردة فعل على الاحتلال الإسرائيلي. والآن هناك من يجادل هل انتهى الاحتلال، أم لم ينته بعد. نحن نعتقد أن الاحتلال ما زال قائماً. وهذه المقاومة مستمرة حتى لو كان هذا الاحتلال الإسرائيلي انتهى فعلاً، لأن هناك أيضاً التهديد الاستراتيجي الإسرائيلي للبنان وكيف يمكن الرد عليه. لذلك نحن قلنا إننا حاضرون للذهاب إلى طاولة الحوار الوطني الذي يناقش ما هي الصيغة الملائمة لتأمين الحماية للبنان، وكيف يمكن الاستفادة من تجربة المقاومة ومن إمكانات المقاومة في بلورة هذه الصيغة التي تؤمن حماية لبنان. وفي المقابل لا أستطيع أن أقبل أن يطلق أحدهم، بصورة أحادية ومنفردة وأحياناً من خارج البلاد، موقفاً مسبقاً من هذا الموضوع ويعلنه سلفاً قبل أولولة الحوار إلى نتيجة ما. أنا أعتقد أن المقاومة التي تصرفت طوال الوقت على قاعدة حماية لبنان كما تصرفت على قاعدة تحرير لبنان إلى أن نزلت جماهيرها إلى الشارع لإقامة توازن نفسي من أجل تأسيس مستقبل لبناني مع سورية، هذا المستقبل لا يمكن تأسيسه بالمكانس. هناك أناس أعتدي عليهم بصورة مسفة. لقد قيل في حق السوريين ما لم يُقَل في حق الإسرائيليين من شتائم وسباب، إلخ. حزب الله حتى في دخوله الآن إلى هذه العملية الداخلية إنما دخل من باب إنقاذ الوضع الداخلي من التآزم، ومنع تآزيم العلاقات اللبنانية - السورية، وفتح طريق لتنظيم هذه العلاقات، وفي الوقت نفسه يقول تعالوا لنتحاور على صيغة سياسية جديدة تأخذ في الاعتبار أن سلاح المقاومة لم يكن منذ بدايته حتى الآن إلا جزءاً من الاستراتيجية العليا للدولة اللبنانية. هذا هو المسار الذي نسير فيه. لكن لا يغيب عنا ما قاله الدكتور محمد مصلح. والأجدى أن يرى الواحد منا المشهد من الخارج، وتحديداً من بعض المواقع التي يصنع فيها القرار، ليدرك ما يجري الآن. نعم المستهدف ليس سلاح حزب الله بما هو سلاح، بل المستهدف هو إرادة المقاومة، وبنية المقاومة، وفكرة المقاومة، والوضع اللبناني برمته لإعادة إنتاجه على قاعدة إيصال عملاء الولايات المتحدة إلى الحكم في لبنان وليس فتح باب التمثيل السياسي الحقيقي.

زياد ماجد: المسألتان المطروحتان في السؤال هما سلاح حزب الله وسلاح المخيمات. بالنسبة إلى المخيمات، العنصرية الرسمية اللبنانية حيال الشعب الفلسطيني، التي سكّت عنها كل أهل الموالاة الحاليين طويلاً ولم يكتشفوها إلا منذ أشهر، تمنع على الفلسطينيين حقوقهم المدنية وتحول دون حق العمل وحق التملك. والموضوع موجود منذ أعوام طويلة، وتكرس منذ انتهاء الحرب بعد سنة 1990، فحُضِر الحصار الأمني الاستخباراتي السوري - اللبناني حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، وكان يمنع إدخال مواد البناء إليها ويسمح أحياناً بإدخال بعض السلاح لمصلحة مجموعات مشبوهة لمحاربة قوى فلسطينية، مثل حركة "فتح"، وإيجاد حال من الفوضى اليومية. وكان أهل السلطة، بالتحديد، وبخطاب عنصري، يقولون إن المخيمات هي بؤر إجرامية وبؤر أمنية، وهي جزر يجب إنهاء الوضع الشاذ فيها. وفي تلك الأثناء لم تتعال أصوات كثيرة لرفض هذا الكلام. موضوع المخيمات هو إذاً موضوع سياسي بالدرجة الأولى، ويمكن حله من خلال التفاوض بين القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني وبين الدولة اللبنانية. وهذا الحوار منع طويلاً، ولم يكن هناك إمكان لتنظيمه في السابق. نحن نرى أن من الضروري إعطاء الفلسطينيين في لبنان الحقوق المدنية كاملة، والسماح لهم بممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ونشاطاتهم الثقافية والسياسية السلمية، في انتظار إقرار حق العودة الذي يناضلون في سبيله ونحن معهم في ذلك. ويمكن أن يُجمع السلاح، ويفترض بالقوى الأمنية اللبنانية أن تحمي المخيمات وأهلها وقادتها.

أمّا سلاح حزب الله فهو مسألة مستندة إلى الحوار الداخلي اللبناني، ولذلك قلنا منذ فترة طويلة إننا ضد الشق الخاص بحزب الله في القرار 1559. فهذا الموضوع يحل من خلال موقف لبناني مشترك يحمي المقاومين وكل من ساهم في تحرير لبنان من العدو الإسرائيلي، ويرفض تهم الإرهاب التي تمسهم. ويجب أن يكون هناك استراتيجياً للدولة اللبنانية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديد دقيق لدور لبنان في هذا الصراع إلى جانب إخوانه العرب. والدولة بمؤسساتها الدستورية هي التي تقرر مسألة الحرب والسلام، ولا يقررها أحد سواها، ومن واجبها

الدفاع عن لبنان عسكرياً إن تعرض لأي عدوان، وسلاح المقاومة يوضع في هذه الحالة في تصرفها. لكن للوصول إلى هذا الوضع، يجب إجراء حوار لبناني يشارك فيه الجميع، ويتفقون خلاله مع حزب الله على سبل حماية المقاومين وصون سلاحهم ووضعه بإمرة القرار السياسي اللبناني.

صقر أبو فخر: ما دامت المقاومة ورقة قوية فلماذا التفريط فيها؟

نواف الموسوي: إذا سمحت، أنا أتحفظ تجاه كلمة "ورقة" كصفة للمقاومة.

صقر أبو فخر: أسحب عبارة "ورقة"، وأضع بدلاً منها عبارة "عنصر ردع".

محمد مصلح: عندما بدأت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في أوسلو سنة 1993، كان المطلب الرئيسي لإسرائيلي والإدارات الأميركية وقف المقاومة. ومنذ أن جاء ياسر عرفات إلى فلسطين، ومنذ قيام السلطة الفلسطينية، والكلام الشفوي الذي كان يقال لياسر عرفات: جَمَّ المقاومة "حماس" وجَمَّ الجهاد، ثم فككها. وفعلاً، فإن عرفات منذ سنة 1997 حتى سنة 2000 استطاع أن يستوعب "حماس" والجهاد الإسلامي، بدليل أن العمليات العسكرية تلاشت إلى حد كبير. والأمر نفسه فيما يتعلق بحزب الله، وبالمفاوضات بين سورية وإسرائيل. فالموقف الأميركي - الإسرائيلي كان يتلخص بالتالي: منع حزب الله من أن يقوم بعمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، لا تجريد حزب الله من سلاحه في تلك الفترة، أي إقناع حزب الله بعدم استفزاز إسرائيل كي لا يؤثر ذلك في المحادثات بين سورية وإسرائيل، أو في المسارات الأخرى. لكن الأمور سارت بشكل مختلف. فقد تم الانسحاب سنة 2000، وحاول الإسرائيليون أن يدخلوا سورية في تفصيلات الانسحاب، وحاولت إسرائيل أن تقنع سورية بأن تنسحب إسرائيل من الجنوب بكرامة، واستعملت كلمة كرامة لأنها كانت متضايقة كثيراً، ورغبت في أن تتعاون سورية معها في مسألة الأمن في جنوب لبنان بعد الانسحاب، أي أن تسمح سورية للجيش اللبناني بالانتشار على أن ينسحب حزب الله من تلك المناطق إلى أماكن خلفية، وأن يتحول حزب الله إلى حزب سياسي من دون الإصرار على تجريده من سلاحه كلياً. أي أن إسرائيل منحت سورية نوعاً من الخيار هو تكبير حزب الله. الجواب السوري للإسرائيليين كان: أتريدون الانسحاب؟ أهلاً وسهلاً، والله معكم. أمّا نحن فلن نؤدي أي دور أمني في المناطق التي احتلتموها ضد الشرعية الدولية، ومن الطبيعي أن يكون على أساس القرار 425، ولا نريد أن نتوصل إلى ترتيبات أمنية معكم إلا إذا صار هناك تفاهم على جميع القضايا المتعلقة بالمسارين. وقد انسحبت إسرائيل وفي قلبها غيظ وحقد على سورية، لأن سورية لم تتعامل معها في المجال الأمني. هذه الرسالة نقلها براك إلى كلينتون، وكلينتون قبل أن يترك البيت الأبيض سلّم بوش الملف وقال له: هذه العوائق ضيقت مني ثمانية أعوام: عرفات لم يتنازل، وسورية لم تفكك حزب الله، وحزب الله لم يُنزع سلاحه. وحين استلم جورج بوش مهماته كرئيس كان في ذهنه منذ البداية هذه العوائق، أي المقاومة بجميع أشكالها ومن يرعى المقاومة، عسكرياً أو مالياً أو سياسياً أو أدبياً، وصار مطلب تجريد جميع أنواع المقاومة في المنطقة العربية من سلاحها وتفكيك بناها التحتية مطلب ملح. وعندما احتلت الولايات المتحدة العراق صار تفكيك المقاومة أولوية استراتيجية لأنهم يريدون تأمين الوجود الأميركي في العراق، واقتنع بوش ورابين وغيرهما بالعمل المتدرج، ففي المرحلة الأولى نسمح لحزب الله بأن يؤدي دوراً سياسياً أو مدنياً، ونسمح لـ "حماس" والجهاد الإسلامي بأن تقوما بدور سياسي ومدني، لكن من دون عمليات عسكرية. ثم تأتي الخطوة الثانية، أي التفكيك النهائي.

نواف الموسوي: أنا أوافق على المقاربة التي أدلى بها الدكتور مصلح. أمّا بشأن قهر المخيمات الفلسطينية في لبنان، فإن هذا القهر مشين، وهذه السلطة ظلمت أماكن لبنانية أخرى، ولنتذكر بعلبك والهرمل اللذين هما خزان من خزانات المقاومة في لبنان، كيف أن الأوضاع فيهما تشبه وضع المخيمات الفلسطينية نفسها. إن أهلنا

الفلسطينيين يعرفون أننا نتقاسم معهم الخبز والمصير. لكن أود أن أسأل بعض قوى المعارضة التي استمرت اثني عشر عاماً في السلطة، وكانت شريكة في صناعة القرار السياسي، ماذا فعلت للفلسطينيين؟ الشعب الفلسطيني الموجود في المخيمات من حقه أن يقلق إذا لم يكن هناك تركيبة سياسية يطمئن إليها، لأن الضمانات التي أعطيت له سنة 1982، تبين أنها أدت إلى مجزرة صبرا وشاتيلا...

صقر أبو فخر: ثم حرب المخيمات.

نواف الموسوي: ثم حرب المخيمات. السيد عباس الموسوي اعتصم خمسين يوماً في مخيم الرشيدية عن الطعام. الشعب الفلسطيني من حقه أن يقلق، وبالتالي من حقه أن تكون له الضمانات النفسية في ذلك، ولا سيما أن السلاح الخفيف موجود لدى جميع اللبنانيين، وليس لدى أحد من دون الآخر. نحن نعتقد أن السلاح الفلسطيني يشكل رديفاً لسلاح المقاومة، وهذه تقال أول مرة. يجب أن يفهم أن كثيرين من الفلسطينيين لم يشاركوا فيزيقياً في عملية التحرير، غلاً إن من الضروري القول إن الشعب الفلسطيني بنضاله وبتاريخه وبخبرته كان شريكاً للمقاومة في تحرير الجنوب، وهو شريك في حماية لبنان. وفي هذا المجال لا يجوز الاكتفاء بعبارة "نحن نرفض التوطين"، لأن ثمة معلومات ووعوداً أعطيت لبعض من هم في المعارضة أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستحلّ على النحو التالي: توطين بعض لاجئي 48، ونقل قسم من لاجئي 67 إلى أراضي الدولة الفلسطينية بعد قيامها، ثم تهجير الآخرين إلى المغتربات. ومن تبقى، وهو الجزء الأعظم، سيعطى الجنسية الفلسطينية، لكن يبقى في لبنان. وهذا لا يؤمن حق العودة. إن على القوى المعنية بحماية الشعب الفلسطيني أن تعمل من أجل أن يحصل الفلسطيني في لبنان على العيش بكرامة كشقيق عزيز في هذا البلد، وأن تساهم في وضع خطة ناجعة وفاعلة لتحقيق حق العودة □.

(*) جرت وقائع هذه الندوة في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، بتاريخ 2005/3/24.

(**) فريد الخازن: أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت؛ زياد ماجد: نائب رئيس "حركة اليسار الديمقراطي"؛ محمد مصلح: أستاذ العلوم السياسية في جامعة لونغ آيلاند في نيويورك؛ نواف الموسوي: مسؤول العلاقات العربية والدولية في حزب الله.

(*) المدير التنفيذي لمعهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى.

(*) أي التمديد ثلاث سنوات للرئيس الياس الهراوي.

(*) في خطاب أمام الحركة الإصلاحية الكتابية في 2005/1/16 هاجم النائب بيار أمين الجميل من يتحدث عن الأكثرية، وقال: "إذا كانوا [أي الموالاتة] يهددوننا بالأكثرية فنحن نرد عليهم بالنوعية".

(**) في بيان أصدره الرئيس السابق أمين الجميل في 2005/3/9 وصف اتفاق 17 أيار/مايو بأنه كان اتفاقاً لجلاء القوات الإسرائيلية عن لبنان، وهو إنجاز دبلوماسي نادر في العلاقات العربية - الإسرائيلية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx